

## من سيدافع عن الإسلام بعد الانتخابات الماليزية العامة الرابعة عشر؟ (مترجم)

### الخبر:

مع نسبة إقبال غير مسبوقة بلغت 82% في التصويت، قام تحالف المعارضة تحالف الأمل، بالإطاحة بحزب الجبهة الوطنية الحاكم في نصر تاريخي في الانتخابات العامة الـ14 لماليزيا. كما جلب الانتصار حدثاً تاريخياً آخر - ألا وهو أداء السيد تون مهاتير محمد رئيساً لوزراء ماليزيا السابع عن عمر يناهز 93 عاماً. وكان تون مهاتير أيضاً رئيس وزراء ماليزيا الرابع الذي حكم ماليزيا من 1981 إلى 2003. ما هو واضح من الانتخابات هو أن شعب ماليزيا يطمح إلى رؤية تغيير في الحكومة، والآن أبواب التغيير مفتوحة على نطاق واسع. بالطبع، كمسلمين، همنا الرئيسي هو الدفاع عن الإسلام في أعقاب الانتخابات العامة الـ14.

### التعليق:

تحالف الأمل هو تحالف من الراحة. إنه ليس تحالفاً أيديولوجياً. الهدف الرئيسي لهذا التحالف هو طرد نجيب رزاق، رئيس الوزراء السابق والتحريض على التغيير في الحكومة. كانت إدارة نجيب دون شك نظاماً كليبتوقراطياً (نظام حكم اللصوص)، والحقيقة هي أن شعب ماليزيا قد سئم من الوضع الراهن، مما أدى إلى "تسونامي الشعب". وفازت حكومة الأحزاب السياسية الحاكمة الحالية بـ 113 مقعداً من أصل 222 مقعداً من مقاعد البرلمان المتنافس عليها، ومن أصل 113 مقعداً فاز بها، أكثر من 50% هم من غير المسلمين. أعرب الكثيرون عن قلقهم من هيمنة غير المسلمين في الحزب الحاكم. في الواقع، بعد بضعة أسابيع من فوز جيش المهدي، هناك ما يبهر هذه المخاوف عندما تكون هناك بالفعل مقترحات يعتبرها مسلمو ماليزيا تهديداً للإسلام. وتشمل هذه، من بين أمور أخرى، مقترحات لإزالة ديانة الأفراد في بطاقة الهوية، لحد الحكومة الجديدة على وقف الإنفاق العام على التطورات الإسلامية والأصوات الليبرالية التي تحث جماعات مثل حركة المثليين والمتحولين جنسياً على انتهاز الفرصة للدفاع عن حقوقهم مع الحكومة الجديدة. هذه بالفعل اتجاهات مقلقة، ومع سجلات تعقب أعضاء البرلمان الذين يدفعون باتجاه خطوات ليبرالية في الماضي، فإن هذه المخاوف حقيقية بالفعل.

ومع ذلك، فمن الحكمة بالنسبة للمسلمين أن ينظروا إلى الوراء وأن يفكروا في هذه القضايا ذاتها قبل أن تتولى حكومة جيش المهدي قيادة ماليزيا. إن القضايا المتعلقة بالردة والوضع الديني والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين إلى الجنس الآخر كانت موجودة قبل الانتخابات العامة الـ14، وفي بعض الحالات، مثل الردة والمثليين، تم ضمان حقوق هذه المجموعة البائسة من الناس. القضية الحقيقية ليست بالتأكيد تغيير الحكومة. صحيح أن هؤلاء الليبراليين لهم اليد العليا في الحكومة، فإن المخاوف مبررة. ومع ذلك، فإن هذا الفارق في القلق، في الواقع، لم يتغير مع تغيير الحكومة. مع حكومة الجبهة الوطنية، كان أساس الحكم والدستور الذي يضمن حقوق الجماعات الليبرالية في الوجود ويعبر عن حقوقهم واحتياجاتهم ثابتاً في مكانه. تحت حكومة تحالف الأمل، يتم استخدام نفس الدستور. في كل مرة تبرز قضايا ينظر إليها على أنها محاولات ليبرالية لتقويض الفوارق البسيطة بين الإسلام في البلاد، سيعبر المسلمون عن مخاوفهم، وكثيراً ما يثبت أن هذه الأمور مبررة. وقد تم بالفعل بذل هذه المحاولات خلال حكم الجبهة الوطنية، مما يثبت بشكل أساسي أن الأساس الحقيقي للقلق ليس الحكومة بل هو أساس الحكم الديمقراطي للبلاد. في الواقع، العديد من المشاكل، لا سيما المشاكل الاقتصادية التي يلقي باللوم فيها على حكومة الجبهة الوطنية هي في الواقع مشكلات نظام ولا يمكن حلها أبداً ما دام النظام الرأسمالي نفسه ونفس الدستور قائماً.

وبالتالي، مع هذا الواقع، من الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على أي حزب أو مؤسسة واحدة للدفاع عن الإسلام. لا يمكن الدفاع عن الإسلام إلا عندما يكون هناك تغيير حقيقي. لا يمكن أن يتحقق التغيير الحقيقي إلا إذا أزلنا بالكامل النظام والدستور الاستعماريين واعتمدنا حقا القرآن والسنة كمرجع وحيد في حياتنا. لا يمكن أن يتحقق التغيير الحقيقي إلا إذا تم تطبيق الإسلام في مجمله تحت حماية دولة الخلافة. عندها فقط سيتم الدفاع عن الإسلام حقاً.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الدكتور محمد - ماليزيا